

معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص: دراسة استطلاعية على مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة

د. نبيل محمد الجعيدي
جامعة مصراتة، قسم إدارة الأعمال
Nabil.eljaaidi@eps.misurata.ly

أ.حواء أبوبكر بالحاج
جامعة مصراتة، قسم إدارة الأعمال
Hawa.belhaj18@gmail.com

المخلص — يتناول هذا البحث دراسة وتحليل عدد من عوامل بيئة الأعمال الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل معوقات (التمويلية والقانونية والإدارية والتسويقية والبشرية والبنية التحتية) تواجه تلك المشروعات في مجال التعليم الخاص، حيث يهدف إلى التعرف على تلك المعوقات من وجهة نظر القياديين بتلك المشروعات. لقد تم استخدام المدخل الكمي (Quantitative Approach) وفق التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) من خلال تصميم استبانة (Survey). وزعت على عدد (67) من أصل حجم المجتمع المتكون من (69) قيادي في (36) مدرسة تعليم خاص وفق أسلوب المسح الشامل (Surveying). بينت النتائج ارتفاع متوسطات إجابات المبحوثين حول المعوقات التمويلية والقانونية، حيث أنهم يرون أن تلك المعوقات تحد من فاعلية مشروعاتهم، وبالتالي فإن توفر مصادر تمويل مناسبة وأطر قانونية تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التعليم سيكونان من أهم الإجراءات التي تعزز فاعلية ذلك النوع من المشروعات بالشكل الذي يساهم في تحقيق أهداف الدولة في مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التعليمية للمجتمع.

الكلمات الدالة — المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التعليم الخاص، معوقات الاستثمار، ليبيا

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة استطلاعية (Pilot Study) مبدئية لمجتمع البحث. ففي المسار الأول، فقد تم ملاحظة ضعف الإنتاج الأدبي والدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة في ليبيا بشكل عام وندرتها حول التعليم الخاص بشكل خاص. لقد بينت عدد من الدراسات السابقة أن المشروعات الصغيرة في ليبيا تعاني من عدد من المشاكل. فبينما أبرز نور الدين وآخرون (2017) أن هناك انخفاض في أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في كل المجالات، حيث تعد ليبيا من أقل الدول العربية دعماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أكد شامية (2016) أن هناك ندرة في الدراسات والمعلومات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات في ليبيا، كما أن هناك تركيز على القطاع الصناعي ببيانات غير محدثة. إضافة إلى ذلك، أكد سويكر (2017) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تواجه عدد من التحديات تحد من انتشارها والحفاظ على استثمارية عملها منها صعوبة التمويل وضعف مهارات وخبرات أصحاب تلك المشروعات وضعف عمليات تسويق منتجاتها. وأخيراً أكد عبد الله (2016) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تتعرض لعدد من الإشكاليات منها قصور دراسات الجدوى والهيكل التنظيمية إضافة إلى قصور الدورات المستندية ومشاكل في تسويق خدماتها ومنتجاتها. استناداً إلى الدراسات أعلاه، يمكن القول أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تواجه العديد من المعوقات المختلفة.

أما المسار الثاني لتحديد مشكلة البحث فقد تم من خلال إجراء دراسة استطلاعية استهدفت عدد (7) مديري مدارس تعليم خاص في مدينة مصراتة، حيث تم إجراء مقابلات شخصية ارتكزت على جمع بيانات حول المعوقات التي تحد من إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص. وفقاً لأسلوب تحليل الموضوع (Thematic Analysis)، بينت المقابلات عدد من المؤشرات الآتية:

1. أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص هي مشروعات تقع ضمن مرحلتي التقديم والنمو (Establishment and growth)، الأمر الذي جعلها عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة الليبية مؤخراً.
2. نظراً لكون تلك المشروعات في مرحلتي التقديم والنمو فإنها تفتقر إلى القدرات والمهارات الإدارية والبشرية والتسويقية، وهي مهارات متعلقة بالموارد البشرية أساساً.
3. نظراً لصغر حجم تلك المشروعات وعدم توفر مصادر التمويل المناسبة فهي تعاني من الافتقار إلى موارد البنية التحتية والموافق المناسبة لتقديم خدمات تعليمية مناسبة.
4. وجود متطلبات قانونية تعقد إجراءات الإنشاء والتأسيس لتلك المشروعات.

1. المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم عامة، وفي الدول النامية خاصة، وذلك للدور الإيجابي الذي تقوم به هذه المشروعات في توفير فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل الفردي لأصحابها والعاملين بها. إضافة إلى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسات العامة بالدول كالتعليم والصحة والصناعة. ضمن إطار هذا البحث، يشير مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مدارس التعليم الخاص، والتي تؤسس للقيام بممارسة النشاط التعليمي في المراحل التعليمية المختلفة (رياض الأطفال، وتأهيل، والإبتدائي، والإعدادي، والثانوي). من خلال الأفراد أو الشركات المساهمة التي يتم تأسيسها وفقاً للتشريعات النافذة، مساهمة في تحقيق السياسات التعليمية بالدولة الليبية. لذلك فإن التعليم الخاص يستمد أهميته من الخدمات التعليمية التي يقدمها. فبالرغم من كون التعليم الخاص منافس للتعليم الحكومي (العالم)، إلا أن الممارسات تبين أن التعليم الخاص يخفف العبء على ميزانية الدولة ويعمل على تطوير أنظمة التعليم بها. لذلك فإن هذا البحث يتناول تحليل متغيرات في بيئة الأعمال الخاصة بتلك المشروعات من خلال التعرف على المعوقات البيئية التي تواجهها والتي تحد من تحقيق هذه المشروعات لأهدافها التي أُنشئت من أجلها.

يهدف هذا البحث إلى تحليل عدد من المتغيرات البيئية والتعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة. بناء عليه، فإن تحديد واستكشاف تلك المعوقات يقود إلى فهم كيفية تأثيرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيانات التحليل البيئي بما يمكن من التخطيط الاستراتيجي للتعليم الخاص مما يساهم في إمكانية تصميم خطط تعمل على تعديل المعوقات والتحسين منها بحيث تتحول إلى عوامل بيئية مساعدة في الرفع من فاعلية تلك المشروعات في تحقيق أهدافها، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تقديم خدمات تعليمية ذات جودة تساهم في تحقيق أهداف التعليم. من جانب آخر، فإن فهم المتغيرات البيئية من خلال التعرف على المعوقات ومعالجتها يساهم في دعم القطاع الخاص بالدولة وفتح فرص عمل جديدة، إضافة إلى فتح المجال أمام الإبداعات والابتكارات والأفكار الجديدة التي من شأنها تحسين مستويات الحياة المعيشية للأفراد بالدولة.

2. مشكلة البحث

لتحديد مشكلة البحث فقد قام الباحثان بإتباع مسارين لتحديدها، تمثل المسار الأول في مسح الدراسات السابقة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بينما تمثل المسار الثاني في استكشاف الواقع الفعلي

استناداً إلى النقاش أعلاه، فإن المعايير التي تبرز اختلاف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة نالت اهتمام العديد من الكتاب، نظراً لأنها تمثل المقاييس (Benchmarking) التي تبين بشكل واضح ما يقصد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. لقد اختلفت آراء الباحثين حول تحديد معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باختلاف مراحل النمو الاقتصادي ومدى التقدم التقني السائد من بلد إلى آخر. لذلك فقد قسم عدد من الكتاب (قريشي، 2011؛ حلموس، 2011؛ عكاشة، 2013) تلك المعايير إلى معايير كمية (Quantitative Benchmarkings) ومعايير نوعية (Qualitative Benchmarkings). تتضمن المعايير الكمية عدد من السمات التي يمكن تمثيلها في نسب كمية، كعدد العمال بالمشروع أو رأسماله أو نوع التكنولوجيا التي يستخدمها المشروع. يعد معيار عدد العمال أهم تلك المعايير وأكثرها انتشاراً في تحديد ما إذا كان المشروع صغيراً، متوسطاً أو كبيراً، حيث يختلف هذا العدد بين الدول، وتحديدًا بين الدول النامية والمتقدمة (عكاشة، 2013). إضافة إلى معيار عدد العمال، يعد معيار رأس المال المستثمر في المشروع أحد أهم السمات الكمية لتصنيف المشروعات. إذ يعتمد هذا المعيار على كمية الأموال المستثمرة في المشروع، حيث تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية رؤوس الأموال المستثمرة فيها، لذلك فإن هذا المعيار يختلف أيضاً من دولة إلى أخرى حسب النمو الاقتصادي السائد فيها، وحسب نشاط المشروع (مالحة، 2012). أخيراً، يشير معيار التكنولوجيا إلى المزج بين نوع العمالة وحجم رأس المال ومستوى حداثة التكنولوجيا المستخدمة بالمشروع، فكلما زاد مستوى تلك التكنولوجيا، كلما زاد تعقد نوعية العمال ورأس المال المستثمر بالمشروعات، وبالتالي يعتبر المشروع أكبر. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة توصف بأنها التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ذات موارد رأسمالية منخفضة، وعدد العمال بها مرتفع (بن نذير، 2012).

من جانب آخر، تشير المعايير النوعية إلى مجموعة الصفات والخصائص النوعية كمعيار المسؤولية والملكية ومعايير التسويق كمعيار الحصة التسويقية، ومعيار محلية النشاط. يشير معيار المسؤولية والملكية إلى نوعية الملاك، والتي عادة ما تكون ملكيتها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستثمارات فردية أو عائلية من القطاع الخاص. لذلك، فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها مباشرة، حيث عادة ما يقوم المالك أو الملاك بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلتها التأسيس والنمو، ويقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بالتسويق والتوظيف (مدخل، 2012). إضافة إلى معيار المسؤولية والملكية، يعد معيار الحصة التسويقية أهم المعايير التسويقية التي تعبر عن هوية المشروع الصغير أو المتوسط. حيث تتصف تلك المشروعات بأن حصتها التسويقية محدودة بسبب صغر حجم المشروع، وقلة رأس المال، والمنافسة الشديدة التي يتعرض لها المشروع في بدايات عمله من مشروعات صغيرة مماثلة له في الإمكانات والظروف (صالح، 2011). أخيراً، يقصد بمعيار محلية النشاط قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة بالاستثمار في أسواق محلية وأماكن جغرافية محدودة. حيث يقتصر سوق عمل المشروع الصغير أو المتوسط على الأسواق المحلية ذات التواصل المباشر، وهي عادة ما تكون أسواق صغيرة في القطاع الذي ينتمي له المشروع (حلموس، 2011).

أ- خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص ساهمت بشكل كبير في جذب أنظار متخذي القرار وصناع السياسات بالدول إلى ضرورة دعمها وتقويتها، يمكن إيجاز تلك الخصائص بعدد من النقاط كما يأتي:

1. تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاستقلال الإداري، حيث عادة ما يكون مالك المشروع هو ذاته مدير المشروع، الذي يتولى كافة العمليات الإدارية والفنية (حداد، 2006)، لهذا فنجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على القدرات الإدارية والتشغيلية والفنية التي يمتلكها مدير المشروع. لذلك فإن المستوى التعليمي والمهاري والخبرة التي يتمتع بها صاحب المشروع عادة ما يكون لها أثر كبير في نجاح المشروع (مقابلة، 2009)، وهذا ما لا يتوفر في المشروعات الكبيرة ذات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية

استناداً على المسارين أعلاه، فقد تمكن الباحثين من تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الذي ينص على:
ما المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟
إجرائياً فإن الإجابة على هذا التساؤل تستدعي عدد من التساؤلات الفرعية وفق الآتي:

- أ- ما المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟
- ب- ما المعوقات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟
- ج- ما المعوقات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص بمدينة مصراتة؟
- د- ما المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟
- هـ- ما المعوقات في الموارد البشرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟
- و- ما المعوقات في البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟

3. مراجعة الأدبيات السابقة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في الدول، وذلك بما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي (دويس، 2013؛ عفانة وأبو عيد، 2004)، فهي الأكثر اعتماداً على الكفاءات والقدرات والخبرات المحلية وتلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (القهيوي والوادي، 2012). تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض رأس المال المطلوب للاستثمار مقارنةً بالمشروعات الكبيرة (مفتاح، 2008)، كما تتميز بقدرتها على الإبداع والابتكار من أجل تطوير منتجاتها وخدماتها، من خلال التغيير والتحسين لمنافسة المشروعات الأخرى؛ مما يعود بالفائدة على المجتمع الذي يحصل على أفضل الخدمات بأحسن الأسعار (شيبان، 2009). لا يوجد تعريف موحد ومعتمد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم، فالمشروع الصغير أو المتوسط في دولة ما يعتبر كبيراً في دولة أخرى، وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المعايير "عدد العمال، ورأس المال، المبيعات والإيرادات، الإنتاج، التقنية المستخدمة" (جواد، 2007).

وبناء على تعددية وجهات النظر، فقد تعددت التعريفات التي قدمت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاولة لإضفاء هوية خاصة بها تبرز مواصفاتها وأهميتها في دعم الاقتصاديات الوطنية. فمثلاً، يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المشروعات التي تستخدم أقل من (50) عاملاً وإجمالي أصول ومبيعات المشروع الصغير ثلاثة ملايين دولار، بينما المشروعات المتوسطة هي التي تستخدم (300) عامل (حماد، 2010). بينما تنظر عدد من حكومات الدول العربية للمشروعات التي تستخدم من (6) إلى (14) عاملاً، ويكون رأسمالها أقل من (1500) دولار على أنها مشروعات صغيرة، أما المشروعات المتوسطة فهي التي تستخدم من (15) إلى (50) عامل ورأسمالها لا يتجاوز (2500) دولار (الصوص، 2010). من جهة أخرى، في ليبيا تحديداً، فينظر إلى المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) فرداً، ولا يتجاوز رأسمالها عن (2.5) مليون دينار على أنها مشروعات صغيرة، بينما المشروعات المتوسطة هي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) فرداً، ولا يتجاوز رأسمالها عن (5) مليون دينار ليبي (مفتاح، 2008).
يلاحظ من التعريفات السابقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتمادها على معياري عدد العمال ورأس المال كمعيار لوصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معيار عدد العمال هو الأكثر استخداماً بين الدول المختلفة، وذلك لسهولة جمع المعلومات حوله، بالإضافة إلى معيار رأس المال الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

(الناصر، 2011؛ نور الدين وأخرون، 2017)، حيث تواجه هذه المشروعات مشاكل كبيرة في بداية إنشائها، فهي قد تستهدف مؤسسات تمويل، خاصة المصرفية منها، والتي غالباً ما تحجم عن تمويلها، لأن هذه المؤسسات تركز على دعم المشروعات الكبيرة ذات المخاطر الأقل، إضافة إلى صعوبة الضمانات المطلوبة وتعدد إجراءاتها من جهة المؤسسات المالية (كنجو، 2007؛ Emine, 2012).

2- المعوقات الإدارية

تتمثل هذه المعوقات في انخفاض مهارات الموظفين والملاك على ممارسة المهام اللازمة لإدارة تلك المشروعات، حيث عادة ما تتخذ القرارات بشكل فردي وتتركز جميع الأعمال الإدارية على عاتق شخص واحد، عادة المدير (Elbeltagi et.al, 2013). إضافة إلى انخفاض مهارات القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بصورة متكاملة (سويكر، 2017)، عادة ما يفتقر الموظفون الخبرات اللازمة للتعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة، مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها مع تلك الجهات، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة الروتين المعقد، وكثرة الأوراق والإجراءات المطلوبة في معاملات هذه المشروعات مع أجهزة الدولة المختصة (البلعزي والواكشي، 2016).

3- المعوقات القانونية

تظهر هذه المعوقات من خلال كثرة وتداخل إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، وكذلك تعقيد الإجراءات المتعلقة بالضرائب والتأمينات، وتعدد الجهات الرقابية (المشراوي والرملاوي، 2015)، وكذلك غياب القوانين والتشريعات والمنظمات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (عبد السيد، 2010).

4- المعوقات التسويقية

تتمثل هذه المعوقات في كل العوامل المتعلقة بأداء وظيفة التسويق والتي تؤثر سلباً على فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تشير إلى انخفاض الكفاءات التسويقية للمشروعات نتيجة لعدم مقدرتها على توفير معلومات تسويقية كافية، حيث تشير الدراسات إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يفتقرون إلى الوعي التسويقي، والذي يظهر من خلال قلة اهتمامهم بالدعاية والترويج للمنتجات أو الخدمات التي يقدمونها. إضافة إلى ذلك، فهم يواجهون نقص في كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات المتوفرة لديهم عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة الخدمات المنافسة (أنشي، 2008).

5- المعوقات البشرية

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العنصر البشري من نقص الكوادر ذات الكفاءة العالية والمتخصصة. في هذا الصدد، تظهر الدراسات أن الموارد البشرية التي تتوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة من تكون من الموارد ذات التخصص العام من العمالة العادية قليلة المهارة. إذ أن الحصول على المتخصصين وذوي المهارات المرتفعة يتطلب دفع تكاليف مرتفعة قد لا تكون متاحة لتلك المشروعات. من جانب آخر، فإن ضعف مستوى التدريب الذي تقدمه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد عاملاً آخر مرتبطاً بالموارد البشرية، حيث تفتقر تلك المشروعات إلى إمكانية توفير برامج تدريب عالية الكفاءة، نظراً لأنها تتطلب أيضاً تكلفة مرتفعة تحد من القيام بذلك (لاشين، 2004؛ عبد الحكيم، 2007). إضافة إلى عامل التخصص والتدريب، فإن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يحجمون على طلب الخدمات الاستشارية بالشكل المؤسسي، إما لأسباب مالية بسبب التكلفة أو لأسباب اعتقادية، حيث يرون أنهم يضيعون أوقاتهم بالاستشارات التي قد لا توفر لهم حلول لكل التحديات التي تواجههم، إضافة إلى أن الاستشارة قد تتطلب منهم توفير بيانات ومعلومات قد لا يرحبون بعرضها على من يعتقدون أنهم خارج إطار أعمال مشروعاتهم، وهذا يظهر جلياً في تردد أصحاب تلك المشروعات على التواصل مع الجهات التي خصصتها الدولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (غانم، 2013).

المنفصلة عنها. إضافة إلى ذلك، فإن كون مالك المشروع هو مديره، فإن ذلك يخلق بيئة إنتاجية داعمة للعلاقات الوظيفية والإنسانية بين المالك والموظفين، الأمر الذي يقوي عمليات الاتصال والتنسيق بينهم (غانم، 2013).

2. من جهة أخرى، فإن التنظيم والهيكل التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون بسيطة ومحدودة، حيث تكون عمليات الاتصال والرقابة وإعطاء الأوامر والتعليمات بشكل مباشر مما يجعلها أكثر فاعلية. هذا بطبيعة الحال يجعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية سهلة وميسرة وسريعة كونها تنبع من المدير المالك وهو ما يدفعها إلى تحقيق النمو والتطور (الصوص، 2010؛ حجاوي، 2011؛ عليان، 2015؛ النواس، 2016).

3. تعتمد معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصادر تمويلها عند التأسيس على مدخرات المستثمرين، وذلك لقلّة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار (يحي، 2012). لذلك ينظر لتلك المشروعات على أنها أدوات توازن بين عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار برؤوس أموال صغيرة لهذه المشروعات (غياط وبوقوم، 2008). لذلك فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بحاجتها لرؤوس أموال صغيرة لتأسيسها وتشغيلها، مقارنة مع المشروعات الكبيرة (قندير، 2010).

4. يعتبر المشروع الصغير والمتوسط مصدراً للأفكار الجديدة؛ وذلك من خلال إظهار وتنمية الكفاءات والمبادرات الفردية وتحفيزها، وتنمية مهارات وخبرات العمالة الوطنية (رشدي، 2006؛ المري، 2013). كما تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الأفكار الجديدة، وتتيح الفرصة للإبداع والابتكار أمام أصحاب هذه المشروعات، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم لخدمة مشاريعهم (بن عمر، بالموشي، 2013؛ دويس، 2013).

5. تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراكز تدريب ذاتية لمالكها والعاملين بها، نظراً لممارستهم أعمالهم ضمن العمليات الإدارية المختلفة باستمرار، وتحملهم المسؤوليات بما يحقق لهم المزيد من المعرفة والخبرات، ويقال من تكاليف التدريب لاعتماد هذه المشروعات على أسلوب التدريب أثناء العمل (رزيق وعوالي، 2016).

6. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إتاحة فرص العمل فتسهم في توفير فرص العمل من خلال استقطاب الأفراد الذين لم يتحصلوا على وظائف في المشروعات الكبيرة (سعيدة، 2013).

7. تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف. حيث تتوفر لها القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية والاستفادة من التطورات العالمية في مجالات عملها. توفر هذه الميزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص البقاء والنمو (برجي، 2012). من جانب آخر، تعمل ميزة المرونة على المحافظة على استمرارية المنافسة، حيث يساعد صغر هذه المشروعات الحد من الاحتكار والمنافسة بين هذه المشروعات، لكونها أداة للتغيير والتطوير والإبداع في الاقتصاد الوطني (مرزوقي، 2010؛ فرحاتي، 2013).

ب- معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق إمكاناتها في التطور والتوسع (الدماع، 2010)، وهذه المشاكل إما قد تكون داخلية تتصل بالمشروع وناجمة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما مشاكل خارجية خارجة عن إدارة المشروع ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي (المشراوي والرملاوي، 2015)، وفي إطار ذلك يمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:

1- المعوقات التمويلية

يشكل التمويل أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لصغر حجم هذه المنظمات، فالكثير من ملاكها يلجؤون إلى تمويل منظماتهم من مصادر ذاتية فردية أو عائلية، وبالتالي اعتماد هذه المشروعات على التمويل الذاتي

المجتمع لتحمل مسؤولياتها في توفير الخدمات التعليمية وتخفيف العبء على الدولة. لذلك، تقع مسؤولية الإشراف على التعليم الخاص وتنظيم على عاتق إدارة تابعة لوزارة التعليم تسمى "إدارة التعليم الخاص". تتولى هذه الإدارة تنظيم نشاطات الاستثمار في مجالات التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في تيسير إجراءات فتح المؤسسات التعليمية الخاصة. لقد نص القانون رقم (134) لسنة (2012) في المادة رقم (12) (الجزيدة الرسمية، 2012) التي تخص إدارة التعليم الخاص، على أن تتولى هذه الإدارة المهام الآتية:

- 1- متابعة مؤسسات التعليم الخاص بمختلف مستوياته والمعلمين بالتعليم الخاص.
- 2- التنسيق مع إدارة الامتحانات في إجراء امتحانات إتمام الشهادات العامة (أساسي، ومتوسط) بمؤسسات التعليم الخاص.
- 3- اعتماد نتائج التعليم الخاص فيما دون الشهادات العامة.
- 4- دراسة إجراءات منح الإذن بمزاولة النشاط الخاص.
- 5- اقتراح تحديد الحدين الأعلى والأدنى لتكاليف ورسوم الدراسة بكل مرحلة من مراحل الدراسة بمؤسسات التعليم الخاص.

إسوة بالتعليم العام، يمر التعليم الخاص بعدد من المراحل التعليمية تتضمن أربعة مراحل: (1) مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، تمثل هذه المرحلة دور الحضانة ورياض الأطفال التي تتعامل مع تلاميذ بأعمار (4-6) سنوات وتسبق مباشرة التعليم الابتدائي. (2) مرحلة التعليم الابتدائي، تبدأ هذه المرحلة من عمر الست سنوات وتشمل عدد ستة صفوف، من الصف الأول إلى الصف السادس. (3) مرحلة التعليم الإعدادي، تسهم هذه المرحلة في دعم التلاميذ بالمعارف الأساسية من العلوم المختلفة وتتضمن عدد ثلاثة صفوف هي السابع والثامن والتاسع. (4) مرحلة التعليم الثانوي، وتتضمن آخر مرحلة من مراحل التعليم ما قبل الجامعي، حيث تتضمن عدد ثلاثة صفوف من الأول الثانوي إلى الثالث الثانوي. تنقسم هذه المرحلة إلى قسمين هما القسم الأدبي، الذي يعنى بالتخصص في الأدبيات واللغات وعلوم المجتمع، والقسم العلمي الذي يتخصص في العلوم التطبيقية والأساسية (التعليم العام في ليبيا، 2016). وأخيراً، تجدر الإشارة إلى ندرة الكتابات والأبحاث التي تتناول التعليم الخاص في ليبيا، الأمر الذي يعزز أهمية ومساهمة هذا البحث العملية والعلمية، غير أنه يحد من البيانات التي يمكن استخدامها في التحليل والاستنتاج. من جانب آخر، تأكيداً على ندرة البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أشار له نور الدين وآخرون (2017)، لاحظ الباحثان ندرة في البيانات حول مدارس التعليم الخاص مع غموض بعضها، وهو ما قد يفسر إجماع الباحثين عن الخوض في دراسة وتحليل هذا القطاع. بالرغم من كل ذلك فقد تم توفير بيانات نوعية وكمية أولية تم تجميعها من إدارات المدارس بشكل مباشر.

يشمل مجتمع البحث كافة متخذي القرارات (الملاك، المديرون، نواب المديرين) بمدارس التعليم الخاص بمدينة مصراتة وذلك نظراً لأن طبيعة هذا البحث تستدعي تجميع بيانات حول المعوقات التي تواجهها تلك المدارس والتي تحد من فاعليتها كمشروعات صغيرة أو متوسطة، أي تحد من تحقيقها لأهدافها التي انشئت من أجلها. يبين الجدول رقم (1) بيانات المدارس الخاضعة للدراسة بهذا البحث كما يأتي:

الجدول (1) المشروعات الصغرى والمتوسطة بقطاع التعليم الخاص بمدينة مصراتة

ت	اسم المدرسة	تاريخ التأسيس	القياديين	الموظفين	المعلمين	التلاميذ	معلمات/تلاميذ
1	مدارس مصراتة	1992	2	4	50	1500	3
2	الشهب النموجية	1995	1	1	15	120	13
3	قرى المختار	1995	3	2	30	300	10
4	النبراس المضيء	1998	1	1	14	125	11
5	الأجيال المتفوقة	1999	1	2	30	450	7
6	قصر أحمد	2001	1	1	11	94	12
7	النور	2002	2	2	18	110	16

6- معوقات البنية التحتية
تتمثل هذه المعوقات في كافة المؤثرات التي تحد من إمكانية تنفيذ المشروع وفق مواصفات البنية التحتية المطلوبة. من أهم هذه المعوقات هي صعوبة توفر الموقع المناسب للمشروع، وصعوبة توفير المواصفات الإنشائية للمشروع، عدم توفر الكهرباء والمياه، عدم توفر وسائل الاتصالات الحديثة، عدم توفر مواقف السيارات والخدمات العامة. تفوق كل هذه العوامل الي أن يضطر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى السعي إلى حلول بديلة تمكنهم من تنفيذ مشروعاتهم بأقل ما يمكن من تكلفة (صلاح، 2015). من جانب آخر، تبين الدراسات أن سوء اختيار الموقع وعدم توفر بيانات ودراسات كافية للسوق يسهم في عدم وصول الشريحة المستهدفة للمشروع وبالتالي انخفاض قدرة المشروع على الاستمرار والخروج من السوق (طالبي، 2011).

4. سياق ومجتمع البحث

بالرغم من أن مناخ الاستثمار العام في ليبيا قد لا يكون محفزاً لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تفتقر تلك المشروعات وجود الجهات الراعية والمتخصصة، وانخفاض مستويات الوضوح والشفافية في السياسات الاقتصادية العامة مع وجود مناخ استثمار يتسم بظروف عدم الاستقرار وعدم التأكيد (شامية، 2016)، إلا أن التعليم الخاص يعمل بشكل بطيء على المساهمة في سد الاحتياجات التعليمية في المجتمع، من خلال مساندة التعليم العام في تحقيق الأهداف التعليمية للتنمية بالدول (صالح، 2004)، لذا أصبح التحول من فكرة أن التعليم مسؤولية الدولة وحدها، إلى فكرة مشاركة التعليم الخاص في تحمل أعباء العملية التعليمية من خلال توفير الموارد المادية والبشرية، مما يترتب عليها تخفيف العبء على ميزانية الدولة، وتلبية الاحتياجات التعليمية للشرائح القادرة على سداد تكلفة التعليم الخاص (صلاح، 2015). تقوم الدول عادة بخلق مناخ من التنافس بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي، وذلك بتوفير مقومات التنافس المتمثل في مواصفات المبنى المدرسي، ومرافق الخدمات التعليمية، وأدوات التعليم والتعلم، وكل ما يضمن الجودة والفاعلية كماً ونوعاً (غمادي، 2014). يشير مصطلح التعليم الخاص إلى مجموعة المدارس الخاصة التي يؤسسها ويديرها ويمولها الأفراد أو شركات من القطاع الخاص في المجتمع، وبالتالي فالتعليم الخاص لا يتلقى مساعدات مالية ولا تخصص لها ميزانيات من الدولة (المناعمة، 2005). بالرغم من تميز مؤسسات التعليم الخاص بالاستقلال الإداري والمالي واستقلال سياساتها التربوية والبرامج التعليمية التي تقدمها، إلا أنها تخضع لإشراف ورقابة واعتماد وزارات التعليم، وتتبنى المناهج الدراسية والخطط والاستراتيجيات التي تتبناها أنظمة التعليم بالدول المختلفة (صالح، 2004).

بالرغم من قدم فكرة التعليم الخاص، أي الدفع مقابل الخدمات التعليمية، في العالم، حيث أنشئت المدارس والجامعات لتقديم خدمات تعليمية ذات جودة مرتفعة، إلا أن باب الاستثمار في مجال التعليم الخاص في ليبيا بشكله الرسمي والمنظم فتح مع تسعينيات القرن الماضي. يهدف التعليم الخاص في ليبيا إلى تعزيز المبادرات وتشجيع الإبداع، وتوفير أنماط تعليمية بمعايير دولية منافسة، وتشجيع مكونات

8	600	50	3	2	2003	الرسالة	8
14	180	25	2	3	2006	المعارف	9
7	87	6	1	1	2006	جيل التفوق	10
3	600	17	3	2	2008	أمل الوطن	11
8	150	12	1	2	2008	المعلم الليبي	12
16	400	65	2	3	2008	النبا اليقين	13
11	380	40	3	2	2008	ذات الرمال	14
10	200	20	1	2	2009	جيل المستقبل الواعد	15
12	60	7	1	1	2010	الألسن	16
12	150	18	1	2	2011	لمسات	17
10	40	4	1	2	2012	ملاك مصراة	18
8	130	11	1	2	2012	الإبانة	19
7	250	17	2	3	2012	الانطلاقة الجديدة	20
25	120	30	4	2	2013	نور الحياة	21
15	65	10	1	2	2013	أيادي السلام	22
14	80	11	1	1	2014	زهور الحياة	23
6	200	12	1	3	2014	الرياحين	24
17	210	35	2	1	2014	عاصمة الشهداء	25
22	90	20	1	2	2015	صفاء ليبيا	26
6	225	14	1	2	2015	حلم الشهيد	27
20	300	60	5	3	2015	تمكين الولاية	28
20	200	40	4	2	2015	صناع الحياة	29
13	90	12	1	1	2016	البنیان المتين	30
11	70	8	1	1	2016	الأزاهير	31
18	50	9	1	2	2016	فرح	32
12	250	30	2	2	2016	زاد المسلم	33
11	170	19	1	2	2016	أول خطوة	34
21	63	13	1	2	2016	الفصاحة	35
5	400	20	2	2	2017	الجنان	36
12	8509	803	64	68		الإجمالي	

يمكن من خلال الجدول (1) إبراز أهم الاستنتاجات التالية:

1. تشير أعداد الموظفين والمعلمين إلى أن المشروعات التي تعمل في قطاع التعليم الخاص بمدينة مصراة هي مشروعات يمكن وصفها ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار الليبي (25) عامل للمشروع الصغير و50 عامل للمشروع المتوسط، وبالتالي تدخل هذه المشروعات ضمن إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تجدر الملاحظة إلى عدم تمكن الباحثين من الحصول على البيانات المتعلقة بمعيار رأس المال لتلك المشروعات، الأمر الذي جعل القياس بناء على هذا المعيار غير ممكن.
2. كما يستنتج من الجدول أن هناك بدايات بطيئة للاستثمار في تلك المشروعات، إذ أن عدد المشروعات التي أسست في تسعينات القرن الماضي كانت (5) مشروعات فقط بين سنتي (1992-1999). بالرغم من تلك البداية البطيئة خلال التسعينات، إلا أنه وخلال السنوات العشر الأخيرة، شهد الاستثمار في مجال التعليم الخاص اقبالاً ملحوظاً من قبل المستثمرين. يلاحظ أن ما يقارب من (20) مشروع وبنسبة تفوق 56% من إجمالي عدد المشروعات القائمة حالياً قد أسست في هذه الفترة. لذلك، فإنه يمكن التأكيد على وجود نزعة للاستثمار في مجال التعليم الخاص، الأمر الذي له ما يسببه من الظروف العامة التي يمر بها قطاع التعليم بالدولة حالياً.
3. مقارنة بأعداد الطلبة الدارسين بمراحل التعليم الأساسي والثانوي بمدينة مصراة والذين يفوق عددهم (54000) طالب وطالبة (التعليم العام في ليبيا، 2016)، فإن العدد الإجمالي للطلبة الدارسين منهم بالتعليم الخاص قد تجاوز (8000) طالب وطالبة، وهو ما يمثل (16%) من إجمالي عدد الطلبة الدارسين. بالرغم من أن هذه النسبة ربما لا تكون كبيرة، إلا أنها تبين مدى مساهمة التعليم الخاص في تحقيق بعض من أهداف المنظومة التعليمية بالدولة الليبية. من جانب آخر، يبين الجدول أن معدلات أعداد المعلمين للطلبة تعد معدلات مرضية، حيث بلغ أقصى معدل معلم لكل (25) طالب، وكان أقل معدل هو معلم لكل (3) طلاب. حيث كان المتوسط العام لكل تلك المعدلات هو (12)، أي معلم لكل اثني عشر طالباً. وهنا نستنتج أن هذا المعدل لا شك معدل جيد وفق أنظمة التعليم الدولية.
4. توفر هذه المشروعات عدد (935) وظيفة منها ما يفوق (85%) منهم بوظيفة معلم. الأمر الذي يبرز أهمية الدور الذي تلعبه تلك

1. تشير أعداد الموظفين والمعلمين إلى أن المشروعات التي تعمل في قطاع التعليم الخاص بمدينة مصراة هي مشروعات يمكن وصفها ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق المعيار الليبي (25) عامل للمشروع الصغير و50 عامل للمشروع المتوسط، وبالتالي تدخل هذه المشروعات ضمن إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تجدر الملاحظة إلى عدم تمكن الباحثين من الحصول على البيانات المتعلقة بمعيار رأس المال لتلك المشروعات، الأمر الذي جعل القياس بناء على هذا المعيار غير ممكن.
2. كما يستنتج من الجدول أن هناك بدايات بطيئة للاستثمار في تلك المشروعات، إذ أن عدد المشروعات التي أسست في تسعينات القرن الماضي كانت (5) مشروعات فقط بين سنتي (1992-1999). بالرغم من تلك البداية البطيئة خلال التسعينات، إلا أنه وخلال السنوات العشر الأخيرة، شهد الاستثمار في مجال التعليم الخاص اقبالاً ملحوظاً من قبل المستثمرين. يلاحظ أن ما يقارب من (20) مشروع وبنسبة تفوق 56% من إجمالي عدد المشروعات القائمة حالياً قد أسست في

الأعلى للفترة الأولى وهكذا لباقي الفقرات، كما هو موضح في الجدول (2) كالاتي:

الجدول (2) طول فترة المتوسط ودرجات الموافقة و مستوى المعوقات

مستوى المعوقات	درجات الموافقة	مدى المتوسط
مرتفع	مرتفع جداً	من 1 إلى أقل من 1.8
	مرتفع	من 1.8 إلى أقل من 2.6
متوسط	إلى حد ما	من 2.6 إلى أقل من 3.4
منخفض	منخفض	من 3.4 إلى أقل من 4.2
	منخفض جداً	من 4.2 إلى أقل من 5

6. آلية تجميع البيانات

تم اتباع أسلوب المسح الشامل (Surveying) في تجميع البيانات، حيث تم مسح عدد (67) مفردة موزعة على عدد (36) مدرسة للتعليم الخاص بمدينة مصراتة. لقد وزع الاستبيان على كافة متخذي القرارات بالمدارس من فئات: الملاك، المديرين، ونواب المديرين بناء على علاقتهم (Relevance) بموضوع البحث، حيث هم الأقدر على إبداء آراء حول ما تعرضوا له أو يتعرضون له من معوقات تحد من فاعلية تحقيق مشروعاتهم للأهداف العامة والخاصة التي أنشئت من أجلها. بالرغم من المسح الشامل لكافة مفردات المجتمع المستهدف، إلا أن بعض المستجوبين لم تكن مساهمتهم بالشكل المطلوب. لذلك يبين الجدول (3) بيانات تجميع البيانات عن الطريق المسح الشامل:

الجدول (3) بيانات تجميع البيانات عن الطريق المسح الشامل

اسم المدرسة	عدد القياديين	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات غير الصالحة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
النبا اليقين	3	3	-	-	3
قرى المختار	3	3	1	-	2
الأزاهير	1	1	-	-	1
البنبان المتين	1	1	-	-	1
عاصمة الشهداء	1	1	-	-	1
الأجيال المتفوقة	1	1	-	-	1
لمسات	2	2	-	-	2
ملاك مصراتة	2	2	-	-	2
جيل المستقبل الواعد	2	2	-	-	2
مدارس مصراتة للتعليم الحر	2	2	-	-	2
حلم الشهيد	2	2	-	-	2
النور	2	2	-	-	2
الشهب النموذجية	1	1	-	-	1
الرسالة	2	2	-	-	2
تمكين الدولية	3	3	-	-	3
نور الحياة	2	2	-	-	2
زهور الحياة	2	2	-	-	2
الجنان	2	2	-	-	2
أيادي السلام	2	2	-	-	2
زاد المسلم	2	2	-	-	2

المشروعات في فتح فرص العمل والمساهمة في تخفيض معدلات البطالة بالدولة إضافة إلى إتاحة الفرص أمام المعلمين لتحسين دخولهم من خلال العمل الإضافي في الفترة المسائية أو الصباحية حسب ظروف المعلم.

5. منهج وأداة البحث

استناداً إلى أهداف البحث وتساؤلاته، وإيماءً إلى ضعف البيانات المتوفرة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص، فقد تبنى الباحثان المنهج الكمي (Quantitative Approach) باستخدام التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) وذلك من خلال تجميع بيانات كمية عن طريق الاستبانة تستهدف استكشاف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تبنى هذا المنهج يستدعي عدم الخوض في مسببات أو نتائج الظاهرة قيد الدراسة، إنما الاكتفاء بالتعرف على أهم ما يواجه تلك المشروعات من معوقات فعلية واقعية (Buchanan and Bryman, 2012; Bryman, 2009).

من جهة أخرى، ولضمان توافق أداة تجميع البيانات مع المنهج المستخدم، فقد تم تصميم استبانة تتكون من عدد (38) فقرة تغطي عدد (6) مجالات من المعوقات. لقد تم تصميم الاستبانة استناداً إلى الدراسة الاستطلاعية و عدد من الدراسات الأخرى مثل دله (2011) ومفتاح (2008). لقد صمم مقياس الدراسة وفق مقياس ليكرث الخماسي ليتضمن قيماً تتراوح من (1) إلى (5) تعبر كل منها عن مستوى المعوقات وفق وجهة نظر المبحوث، حيث خصص الرمز (1) للعبارة "مرتفع جداً" في أقصى درجات الارتفاع، والرمز (5) للعبارة "منخفض جداً" في أقصى درجات الانخفاض، وبعد ذلك تم إضافة طول الفترة (0.8) إلى أقل قيمة في المقياس وهي (5) وذلك لتحديد الحد

2	-	-	2	2	صناع الحياة
2	-	-	2	2	الفصاحة
3	-	-	3	3	المعارف
2	-	-	2	2	صفاء ليبيا
3	-	-	3	3	الرياحين
2	-	-	2	2	أول خطوة
1	-	-	1	1	الألسن
3	-	-	3	3	الانطلاقة الجديدة
2	-	-	2	2	المعلم الليبي
2	-	-	2	2	فرح
1	-	-	1	1	قصر أحمد
1	-	-	1	1	جيل التفوق
1	-	1	2	2	الإبانة
1	-	-	1	1	النبراس المضيء
2	-	-	2	2	أمل الوطن
67	0	2	69	69	المجموع

والمتوسطة في مجال البحث. تبين النتائج أن أغلب المبحوثين هم الملاك بنسبة (46%) تلتها نواب المديرين بنسبة (33%) ثم المديرين بنسبة (21%). كما بينت النتائج أن النسبة الأكبر من أعمار المبحوثين هي ما فوق الخمسون سنة بنسبة (39%) تلتها الأعمال ما بين (35) إلى أقل من (50) سنة بنسبة (33%). أي أن أعمار المبحوثين تقع ضمن الأعمار المتوسطة إلى الكبيرة. من جانب آخر، بينما تبين النتائج أن أغلب المبحوثين هم من الذكور بنسبة (73%)، تبين النتائج أيضاً أن أغلب المشاركين هم من حملة المؤهلات الجامعية والعليا بنسب (55%)، إضافة إلى مؤهل الدبلوم العالي وبنسبة (21%)، بينما توزعت النسب الأخرى بين المؤهلات الأخرى بدرجات متفاوتة. أخيراً، بينت النتائج وجود مستويات خبرة مختلفة لدى المبحوثين في العمل في التعليم الخاص، حيث كانت النسبة الأكبر للمبحوثين بأقل من (5) سنوات بنسبة (33%) تلتها الفئة من (5) إلى (10) سنوات بنسبة (28%).

علاوة على ذلك، يمكن أن نستنتج من خصائص مفردات المجتمع (المبحوثين) أن المدد الزمنية لممارستهم للعمل بالتعليم الخاص لازالت قصيرة في توافق مع بيانات إنشاء مدارس التعليم الخاص بمدينة مصراتة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن نستنتج حرص الملاك على ممارسة أعمال الإدارة بأنفسهم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقطاع التعليم. تشير باقي البيانات إلى أن أعمار المستثمرين تتجه نحو الأعمار الأكبر سناً، والتعليم الجامعي والدراسات العليا، إضافة إلى قصر فترة ممارسة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص في إشارة إلى حداثة الاستثمار بهذه المشروعات.

ج- تحليل البيانات:

تضمنت الاستبانة عدد من الفقرات تدور حول المعوقات التمويلية والإدارية والقانونية والتسويقية والبشرية والبنية التحتية لمدارس التعليم الخاص، حيث تم تحليل البيانات وفق تساؤلات البحث كما يأتي:

1. المعوقات التمويلية

ينص التساؤل الأول على " ما المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة؟ " لذلك يوضح الجدول (5) أن الاتجاه العام لجميع الفقرات كان مرتفع في إشارة إلى ارتفاع درجات موافقة المبحوثين على وجود معوقات تمويلية لمشروعاتهم وبدرجات انحراف معياري متقاربة و قريبة من الصفر. تبين النتائج أن الفقرة "توجد صعوبة في حصول مدارس التعليم الخاص على القروض المصرفية" قد تحصلت على المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره

بالرغم من صعوبة تجميع البيانات من المبحوثين نظراً لصغر حجم مشروعاتهم وتزداد بعضهم، إلا أن معدل الاستجابة (RESPONDING RATE) كان مرتفع إذ بلغ (97%) في مؤشر جيد على مستوى الجدية في توفير البيانات المطلوبة من الباحثين.

7. تحليل البيانات والنتائج

يتناول هذا الجزء عرض بيانات الدراسة الميدانية وفق الآتي:

أ- الثبات والمصدقية:

لاختبار مصداقية المقياس (Reliability) قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط (Intra-correlations) بين كل الفقرات والأبعاد، حيث تراوحت بيانات معاملات الارتباط بين (0.87) و(0.38) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية المشاهد (0.05). تشير هذه المعاملات إلى وجود علاقات طردية بين جميع الفقرات مما يعزز صدق الاتساق الداخلي للفقرات والأبعاد. علاوة على ذلك، فقد تم احتساب مستوى ثبات المقياس Consistency عن طريق معاملات كرونباخ الفا Cronbach's Alpha الذي بلغت قيمته الإجمالية لكل الأبعاد (0.60). كما كانت معاملات كرونباخ ألفا مرضية و تعزز ثبات الاستبانة المستخدم في البحث كما يبين الجدول (4):

الجدول (4) معاملات الثبات لأبعاد البحث وفق قيم كرونباخ ألفا.

الأبعاد	قيمة كرونباخ ألفا
المعوقات التمويلية	0.85
المعوقات الإدارية	0.76
المعوقات القانونية	0.77
المعوقات التسويقية	0.82
المعوقات البشرية	0.76
معوقات البنية التحتية	0.66

ب- خصائص مفردات المجتمع المشاركة:

يستعرض هذا الجانب من البحث عدد من خصائص المبحوثين بهدف إبراز نوعياتهم والخروج ببعض الاستنتاجات والمعلومات التي تلي أهداف البحث وتوفر بيانات حول متخذي القرارات بالمشروعات الصغيرة

البيانات والمعلومات والسجلات اللازمة لإعداد دراسات الجدوى والافصاح عن البيانات المالية لتلك المشروعات. وهو ما يشير إلى عمليات توثيق مقبولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص. بشكل عام، يمكن أن نستنتج وجود معوقات تمويلية مرتفعة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص والتي قد ترجع إلى عدد من المسببات المختلفة.

(2.0)؛ الأمر الذي يشير إلى تردد المصارف في منح القروض المصرفية لمدارس التعليم الخاص بسبب عدد من المخاطر المرتبطة بتلك المشروعات. من جانب آخر، تبين النتائج أن أقل درجات الموافقة من المبحوثين كانت حول الفقرة " لا تعطي دراسات الجدوى بيانات حقيقية حول الاستثمار بقطاع التعليم الخاص"، والفقرة " هناك صعوبة في توفير القوائم المالية لمدارس التعليم الخاص للجهات التي تطلبها " حيث تحصلنا على متوسطات حسابية بنسبة (2.8)، في إشارة إلى إمكانية توفر

الجدول (5) يبين نتائج تحليل بعد المعوقات التمويلية

العبارة	رقم الفقرة	رقم الفقرة	الوسط	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
هناك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب من المستثمرين الأفراد.	19	9	2.4	0.01	مرتفع
توجد صعوبة في حصول مدارس التعليم الخاص على القروض المصرفية.	39	10	2.0	0.00	مرتفع
تطلب المؤسسات المصرفية ضمانات صعبة التحقيق من طرف مدارس التعليم الخاص.	26	11	2.3	0.00	مرتفع
لا تعطي دراسات الجدوى بيانات حقيقية حول الاستثمار بقطاع التعليم الخاص.	7	14	2.8	0.16	متوسط
تمتنع المصارف عن المساهمة في تمويل مدارس التعليم الخاص عند توسيع نشاطها.	33	10	2.1	0.00	مرتفع
هناك صعوبة في توفير القوائم المالية لمدارس التعليم الخاص للجهات التي تطلبها.	14	7	2.8	0.23	متوسط
العام	-	-	2.4	0.00	مرتفع

2. المعوقات الإدارية

أنه يظل في المستوى المتوسط. من جانب آخر، فقد تحصلت الفقرة " هناك غموض في الواجبات والمسئوليات في مدارس التعليم الخاص"، على أقل قيمة وسط حسابي بقيمة (3.5) مما يشير إلى وضوح الواجبات والمسئوليات التي تضطلع بها مدارس التعليم الخاص. بشكل عام، تبين النتائج درجات موافقة متوسطة حول المعوقات الإدارية بمشروعات التعليم الخاص.

تبين نتائج تحليل إجابات المبحوثين بالجدول (6) حول البعد الثاني من المعوقات (الإدارية) أن الاتجاه العام لجميع الفقرات كان متوسط وأن إجابات المبحوثين كانت تقريبا موحدة بدرجات انحرافات معيارية متقاربة من الواحد الصحيح، حيث تحصلت الفقرة " تطلب مراقبة التعليم إتباع إجراءات إدارية روتينية معقدة"، على أعلى وسط حسابي بقيمة (2.5)، معبرة عن وجهات نظر داعمة لوجود معوق بهذا الصدد، إلا

الجدول (6) نتائج تحليل فقرات بعد المعوقات الإدارية

العبارة	رقم الفقرة	رقم الفقرة	الوسط	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تغطي خطط العمل بمدارس التعليم الخاص فترات زمنية قصيرة فقط.	8	4	3.1	0.09	متوسط
نقص المعلومات المحاسبية والمالية لإدارة مدارس التعليم الخاص حول الأداء.	7	4	3.2	0.03	منخفض
تطلب مراقبة التعليم إتباع إجراءات إدارية روتينية معقدة.	18	14	2.5	0.06	متوسط
هناك صعوبة في التعامل مع مؤسسات الدولة إدارياً.	10	22	2.8	0.09	متوسط
يتم اتخاذ بعض القرارات بناء على التقدير الشخصي لمديري مدارس التعليم الخاص.	14	11	2.7	0.10	متوسط
عدم الفصل بين الاختصاصات والمسئوليات في مدارس التعليم الخاص.	4	6	3.4	0.00	منخفض
هناك غموض في الواجبات والمسئوليات في مدارس التعليم الخاص.	4	9	3.5	0.00	منخفض
تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى وجود هيكل تنظيمي فعال.	8	6	3.2	0.06	متوسط

العبارة	رقم الفرقة أ	رقم الفرقة ب	رقم الفرقة ج	منخفض جدا	منخفض	الوسط	مستوى المعنوية	المعيار الإحصائي	الاتجاه العام
العام	-	-	-	-	-	3.0	0.61		متوسط

3. المعوقات القانونية

3. مما يشير إلى الافتقار إلى وجود تشريعات تنظم البيات العمل بقطاع التعليم الخاص. من جهة أخرى، تحصلت الفقرة " تتعدد جهات الإشراف والمتابعة على مدارس التعليم الخاص" على أقل درجة للموافقة بوقوعها إلى المرتبة الأخيرة بوسط حسابي قيمته (2.9) في إشارة إلى وجود مستوى جيد من الرقابة والإشراف على عمل تلك المشروعات. استناداً إلى وجهات نظر الباحثين فإن هذه النتائج تبين وجود تناقض واضح وإشكالية في عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التعليم الخاص، فبينما هناك افتقار في القوانين المنظمة لعلم تلك المشروعات، هناك تعددية للجهات التي تمارس الرقابة عليها، الأمر الذي يستدعي التساؤل حول كيفية ممارسة تلك الجهات لمهامها. بشكل عام يمكن القول أن المعوقات القانونية تعد أحد المعوقات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الجدول (7):

ينص التساؤل الثالث على "ما المعوقات القانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة ؟" لقد بينت نتائج تحليل البيانات المتعلقة ببيد المعوقات القانونية مستويات مرتفعة من الموافقة حول وجود عدد من المعوقات القانونية التي تحد من فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص، حيث أن درجات الانحرافات المعيارية متقاربة لكل الفقرات. فقد أظهرت النتائج أن أكبر قيمة وسط حسابي بلغت (2.1) وهي المتعلقة بالفقرة " ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال التعليم الخاص " الأمر الذي يشير إلى قصور في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص، والذي قد يرجع إلى عدد من المسببات. لقد أظهرت النتائج أيضاً درجات وسط حسابي مرتفع للفقرة " تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفين".

الجدول (7) نتائج تحليل فقرات بعد المعوقات القانونية

العبارة	رقم الفرقة أ	رقم الفرقة ب	رقم الفرقة ج	منخفض جدا	منخفض	الوسط	مستوى المعنوية	المعيار الإحصائي	الاتجاه العام
صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية عند تأسيس مدارس التعليم الخاص.	14	15	20	6	12	2.8	0.14	1.3	متوسط
ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال التعليم الخاص.	35	6	14	8	4	2.1	0.00	1.3	مرتفع
تتعدد جهات الإشراف والمتابعة على مدارس التعليم الخاص.	8	12	28	11	8	2.9	1.00	1.1	متوسط
يفتقر التعليم الخاص إلى وجود قانون موحد ينظم عمل مدارس التعليم الخاص.	17	12	17	13	8	2.7	0.32	1.3	متوسط
تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى قانون ينظم عمل عقود الموظفين.	18	10	28	5	6	2.5	0.01	1.2	مرتفع
العام	-	-	-	-	-	2.6	0.00	-	مرتفع

4. المعوقات التسويقية

أهم المعوقات التي تواجههم في مشروعاتهم. لقد بينت النتائج أن الفقرة "هناك ضعف في برامج البحث والتطوير والابتكار في مدارس التعليم الخاص" و الفقرة "تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى مؤسسات تسويقية تساندها" تحصلتا على أعلى درجات موافقة، الأمر الذي يشير إلى افتقار تلك المشروعات إلى المساندة والدعم في مجالات التسويق. أما باقي الفقرات فقد تحصلت على قيم مختلفة كما يبين الجدول أدناه:

يرتكز تحليل هذه الفقرة على نص التساؤل الرابع القاضي "ما المعوقات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة ؟" يبين الجدول رقم (8) درجات موافقة متوسطة للباحثين، مع درجات انحرافات معيارية متقاربة حول المعوقات التي تواجه عملية التسويق بمشروعاتهم، إذ بلغ الوسط العام (2.7) لإجمالي الفقرات في إشارة إلى أن بعد عملية التسويق لا يعد من

الجدول (8) نتائج تحليل فقرات بعد المعوقات التسويقية

العبارة	رقم الفرقة أ	رقم الفرقة ب	رقم الفرقة ج	منخفض جدا	منخفض	الوسط	مستوى المعنوية	المعيار الإحصائي	الاتجاه العام
نقص المعلومات اللازمة عن سوق عمل مدارس التعليم الخاص.	15	11	27	8	6	2.6	0.08	1.2	متوسط
هناك ضعف في برامج الدعاية والترويج في مدارس التعليم الخاص.	13	9	31	5	9	2.8	0.23	1.2	متوسط

العبارة	رقم البيان	رقم الفقرة	رقم البيان	منخفض البيان	الوسط	مستوى المعنوية	البيان الخاص	الاتجاه العام
صعوبة تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه مدارس التعليم الخاص.	9	14	26	11	7	0.53	1.1	متوسط
هناك نقص في الكوادر الفنية المتخصصة في التسويق في مدارس التعليم الخاص.	13	11	24	9	10	0.54	1.2	متوسط
تفتقر مدارس التعليم الخاص إلى مؤسسات تسويقية تساندها.	19	17	22	5	4	0.00	1.1	مرتفع
هناك ضعف في برامج البحث والتطوير والابتكار في مدارس التعليم الخاص.	8	14	21	12	12	0.88	1.2	مرتفع
العام	-	-	-	-	-	2.7	---	متوسط

5. المعوقات البشرية

الموظفين لبعض التخصصات في مدارس التعليم الخاص "على أعلى قيمة وسط حسابي (2.8) الأمر الذي يشير إلى افتقار تلك المشروعات للعناصر المتخصصة، تحصلت الفقرة " يوجد نقص في المهارات والقدرات البشرية المطلوبة داخل مدارس التعليم الخاص " والتي تحصلت على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.2)، وهو ما يشير إلى موافقة المبحوثين على توفر المهارات البشرية المطلوبة في مدارس التعليم الخاص. بشكل عام فإنه يمكن القول أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص لا تواجه مستويات مرتفعة من المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية كما يبين الجدول (9):

يرتكز التساؤل الخامس للبحث حول استكشاف المعوقات البشرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، لذلك فهو ينص على "ما المعوقات البشرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة"؟ تبين النتائج بالجدول رقم (9) أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين يميل نحو المستوى المنخفض ودرجات انحراف معياري متقاربة لكل الفقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.0) في إشارة إلى مستوى متوسط من الموافقة حول كون بعد المعوقات البشرية يعد أحد المعوقات التي تواجه تلك المشروعات. فبينما تحصلت الفقرة " هناك نقص في إعداد

الجدول (9) نتائج تحليل فقرات بعد المعوقات البشرية

العبارة	رقم البيان	رقم الفقرة	رقم البيان	منخفض البيان	الوسط	مستوى المعنوية	البيان الخاص	الاتجاه العام
يوجد نقص في المهارات والقدرات البشرية المطلوبة داخل مدارس التعليم الخاص.	7	5	30	12	13	0.04	1.1	منخفض
يوجد مستوى تدريب منخفض للموظفين في مدارس التعليم الخاص.	6	12	29	15	5	0.87	1.0	متوسط
هناك ضعف في استخدام تقنية المعلومات بالشكل المطلوب في مدارس التعليم الخاص.	6	15	26	13	7	1.00	1.1	متوسط
تعتمد فرص التوظيف في مدارس التعليم الخاص على العلاقات الاجتماعية.	7	10	24	11	15	0.22	1.2	متوسط
مستوى الحوافز الممنوحة للموظفين في مدارس التعليم الخاص منخفض.	12	8	26	15	6	1.00	1.1	متوسط
انخفاض مستوى المرتبات المقدمة للموظفين في مدارس التعليم الخاص.	6	8	36	11	6	0.71	1.0	متوسط
هناك نقص في إعداد الموظفين لبعض التخصصات في مدارس التعليم الخاص.	13	7	29	11	7	0.87	1.2	متوسط
العام	-	-	-	-	-	3.0	0.01	متوسط

6. معوقات البنية التحتية

يدور هذا البعد حول استكشاف التساؤل السادس للبحث والذي ينص على "ما معوقات البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص في مدينة مصراتة"؟ تظهر النتائج الواردة بالجدول رقم (10) أن الاتجاه العام لدرجات موافقة المبحوثين يقع ضمن المستوى المتوسط بدرجات انحرافات معيارية متقاربة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام للفقرات (2.8) مما يدل على مستوى متوسط من الموافقة حسب وجهة نظر القياديون بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص. لقد تحصلت الفقرة "هناك ارتفاع في مستويات إجراءات المباني التي تعمل بها مدارس التعليم الخاص" والفقرة " تفتقر مدارس

التعليم الخاص للمواقع المناسبة " بواقع قيم قدرها (2.2) و(2.6) في إشارة إلى معوقات متعلقة بإيجار المباني وافتقار المواقع المناسبة لتلك المشروعات وهما معوقان متعلقان أيضاً بالنواحي المالية للمشروعات. بالمقابل لهذه الفقرات، فقد تحصلت الفقرة "وجود تكديس في أعداد الطلاب داخل الفصل الدراسي" على أقل درجة موافقة بقيمة وسط حسابي قدرها (3.5) في إشارة إلى أعداد مناسبة للطلاب بالفصل الدراسي. بشكل عام، يمكن القول أن نتائج تحليل درجات الموافقة تبين وجود بعض المعوقات في البنية التحتية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص كما يبين الجدول (10) أدناه:

الجدول (10) يبين نتائج التحليل الإحصائي لفترات بعد معوقات البنية التحتية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
تفتقر مدارس التعليم الخاص للمواقع المناسبة.	17	7	31	6	6	2.6	0.06	مرتفع
هناك ارتفاع في مستويات إيجارات المباني التي تعمل بها مدارس التعليم الخاص.	22	19	15	6	5	2.2	0.00	مرتفع
مدى توفر خدمات الكهرباء واستمراريتها دون أعطال في مدارس التعليم الخاص.	13	14	22	11	7	2.7	0.23	متوسط
هناك صعوبة في توفير عيادة مدرسية بمدارس التعليم الخاص.	14	12	22	11	8	2.8	0.37	متوسط
وجود تكس في أعداد الطلاب داخل الفصل الدراسي.	6	5	20	16	20	3.5	0.00	منخفض
تتعرض مدارس التعليم الخاص إلى مضايقات من الجيران.	13	11	26	10	7	2.8	0.34	متوسط
العام	-	-	-	-	-	2.8	0.09	متوسط

أظهرت النتائج أيضا ارتفاع نسبة الذكور من أصحاب تلك المشروعات، وهو أمر متوقع في البيئة الليبية، فبالرغم من خوض العنصر النسائي في مشروعات مشابهة، إلا أن عدد من الكتاب (نوبة، 2009؛ شتوان، 2016) أكدوا ارتفاع خاصية السيطرة الذكورية على معظم الأنشطة التجارية في ليبيا وأن مساهمة المرأة ضعيفة في النشاط الاقتصادي. من جانب آخر، بينت النتائج أن أغلب القياديين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص يحملون مؤهلات علمية جامعية أو عليا، وهو ما لا يتوافق مع توصل إليه الهماي (2008) من أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال المصارف هو ممن يحملون مؤهلات علمية متوسطة. لقد بينت النتائج أيضا حداثة الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، وهو أمر متوقع خاصة في ظل الانتشار الواسع لمفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العقد الأخير. توفيقاً مع نتائج دراسة المغربي (2008)، بينت النتائج أن أغلب الاستثمارات في التعليم الخاص لا تتعدى سنوات خيراتها في هذه المجال العشر سنوات.

أما فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص، فقد بينت النتائج أن المعوقات التمويلية والقانونية كانتا أكبر معوقات. حيث هناك افتقار إلى وجود فرص تمويلية تلبي رغبات تلك المشروعات، لعل ذلك يرجع إلى تتردد المؤسسات المصرفية في تقديم التمويل المناسب لتلك المشروعات أما بسبب ارتفاع مخاطرها أو عدم قدرة تلك المشروعات على تقديم الضمانات التي تتطلبها تلك المشروعات. لذلك، فإنه يمكن توقع أن أغلب الدعم المالي المتوفر لتلك المشروعات يأتي من المدخرات الشخصية أو الشراكات المالية التي يوفرها أصحاب تلك المشروعات. توفيقاً مع الدراسات السابقة، فقد أكد المنير (2011) والبرغثي (2014) وجود معوقات تمويلية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة العمل الليبية. كما أكد كل من السبني (2016) و Emine (2012) أن المؤسسات المالية عادة ما تسعى إلى تمويل مشروعات التي تواجه أقل مستوى من المخاطر، وهو ما قد لا يتوفر في مشروعات التعليم الخاص. أما فيما يتعلق بالمعوقات القانونية، فبينت النتائج الافتقار إلى قوانين تنظم آليات عمل مدارس التعليم الخاص، وهي بذلك تتفق مع عدد من الدراسات التي توصلت إلى أن عدد من الدول العربية لا تدعم الجوانب القانونية والتشريعية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (غنائم، 2013؛ العوضي وأبو كركي، 2017). كما تتوافق مع ما توصل إليه المشهوراي والرملاوي (2015) من أن غياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمل تلك المشروعات هو أحد المعوقات التي تسهم في فشل تلك المشروعات.

لتأكيد الإجابة على تساؤلات البحث الاستكشافية حول المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعليم الخاص بمدينة مصراتة، فإن الجدول (11) يبين مقارنة بين متوسطات إجابات المبحوثين حول كل معوق مع تصنيفها حسب الأعلى درجة، حيث يتضح أن أكبر معوقات تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص هي المعوقات التمويلية تليها المعوقات القانونية، أما باقي المعوقات فكانت بدرجات مختلفة لكنها تقع ضمن ذات المستوى المتوسط.

الجدول (11) ترتيب المعوقات حسب إجابات المبحوثين

المستوى	المتوسط	البعد
مرتفع	2.4	المعوقات التمويلية
مرتفع	2.6	المعوقات القانونية
متوسط	2.8	معوقات البنية التحتية
متوسط	2.7	المعوقات التسويقية
متوسط	3.0	المعوقات الإدارية
متوسط	3.0	المعوقات البشرية

8. مناقشة النتائج

هدف البحث إلى استكشاف عدد من معوقات بيئة الأعمال التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، سعيًا إلى دراسة وتحليل محور من أهم محاور التنمية بالمجتمعات وهو محور التعليم، الذي يعد العمود الفقري لنمو المجتمعات وتطورها. لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن ملاك ومديري ونواب المديرون بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هم من ذوي الأعمار الناضجة وذات الخبرة في مجالات التعليم المختلفة. تعكس هذه الأعمار توافقًا تامًا مع الأدبيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تؤكد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة هي تلك المشروعات التي يتمتع أصحابها بنضج عمري وفكري يمكنه من تأسيس مشروع تجاري مربح وذو فائدة للمجتمع، إذ أن متوسط تلك الأعمار كان الخمسين سنة تقريبًا (Karadag, 2017; Nielsen and Gartner, 2017). إضافة إلى ذلك، بين Zhang and Acs (2018) أن تلك المرحلة العمرية هي المرحلة التي يستطيع فيها المستثمر تجميع المدخرات بحيث تمكنه من خوض غمار تأسيس المشروع الخاص به.

10. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] أنثشي، شعيب.(2008). واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية. رسالة ماجستير (منشورة). الجزائر.
- [2] البرغثي، ونيس محمد.(2014). معوقات تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها. دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير (منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا - بنغازي، ليبيا.
- [3] البلعزي، مصطفى رجب. الواكشي، ميلود محمد.(2016). الدور التنموي للصناعات الصغيرة مع الإشارة لدورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الليبي. مجلة البحوث الأكاديمية. العدد الخامس. ليبيا.
- [4] التعليم العام في ليبيا.(2016). المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. طرابلس.
- [5] الجريدة الرسمية.(2012). وزارة العدل. العدد (14). السنة الأولى. ليبيا.
- [6] الدماغ، حنين جلال.(2010). دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة. دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة، فلسطين.
- [7] الدوقاني، حسين محمد.(2017). واقع المشروعات الصغرى في الاقتصاد الليبي، دراسة تحليلية قياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة). الأكاديمية الليبية - مصراتة، ليبيا.
- [8] السني، صادق أحمد.(2016). دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة (2009 م - 2014 م)، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، اليمن.
- [9] الصوص، سمير زهير.(2010). تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.
- [10] العوضي، أكرم شاهر. أبو كركي، بسام.(2017). معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكيين. رسالة ماجستير (منشورة)، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد (3)، العدد (1)، الأردن.
- [11] القويبي، ليث عبد الله. الوادي، بلال محمود.(2012). المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، الأردن.
- [12] المري، ياسر سالم.(2013). زيادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة. رسالة دكتوراه (منشورة)، السعودية.
- [13] المشهراوي، أحمد حسين. الرماوي، وسام أكرم.(2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، فلسطين.
- [14] المغيربي، المهدي مسعود.(2008). تنظيم القوانين والتشريعات وأثرها على توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بطرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية - طرابلس، ليبيا.
- [15] المناعمة، عمر أحمد.(2005). دور الإدارة المدرسية في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في محافظات غزة في تحسين العملية التعليمية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (منشورة)، فلسطين.
- [16] المنير، حسن مصطفى.(2011). أثر سياسات التمويل للمصارف الوطنية المتخصصة في نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دراسة تحليلية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الزاوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية - طرابلس، ليبيا.
- [17] الناصر، مشري محمد.(2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة استراتيجية وطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [18] النواس، رافد.(2016). مسؤولية مراقبة الحسابات في تقييم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد 23، العدد 46، العراق

من جانب آخر، بينت النتائج أن باقي المعوقات التسويقية، والبشرية، والإدارية والبنية التحتية كانت بالمستوى المتوسط. ففي إطار المعوقات التسويقية، فقد أكد الدوقاني (2017) أن غياب الوعي التسويقي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم القدرة على تحمل الأعباء المالية للدعاية والإعلان، كل ذلك يزيد من حدة المشاكل التسويقية التي تتعرض لها تلك المشروعات. وما قد يفسر المستوى المتوسط للمعوقات التسويقية في مجال التعليم الخاص، هو أن عددها ليس بالكبير وأن الاستثمار في قطاع التعليم الخاص لازال في مرحلة النمو، لذلك فالمنافسة منخفضة وبذلك يكون نشاط التسويق أقل أهمية من الصناعات ذات المنافسة القوية (Elbeltagi et.al, 2013). إضافة إلى ذلك، فقد بينت النتائج وجود مستوى متوسط من معوقات البنية التحتية. فبالرغم من تأكيد عدد من الدراسات (عبد السيد، 2010؛ تنتوش، 2013) على وجود اشكاليات ذات علاقة بالبنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تلك المعوقات لم تكن ذات تأثير كبير بهذا البحث، ولعل طبيعة المشروعات بالتعليم الخاص لا تحتاج إلى بنية تحتية معقدة كالمصانع أو المشروعات الخدمية الأخرى كالفنادق والمستشفيات، فهي مشروعات يمكن أن تؤسس بأقل مستوى ممكن من المتطلبات. من جانب آخر، بينت النتائج أن هناك مستويات متوسطة من المعوقات الإدارية، والتي تجسدت في عدد من الإجراءات الإدارية التي تتطلبها وزارة التعليم، والتي تعزى إلى قيام الوزارة بدورها في الإشراف على مدارس التعليم الخاص، إضافة إلى تركيز مهام الإدارة والتنظيم في يد المدير، والذي غالباً ما يكون صاحب المشروع، الأمر الذي يجعل كفاءة العمل الإداري مرتبطة بمدى المهارات والتقدير الشخصية لصاحب المشروع (دله، 2011). أما فيما يتعلق بالمستوى المتوسط للمعوقات البشرية فهو أمر يمكن تفسيره من خلال توفر أعداد و نوعيات ذات كفاءة من المعلمين والمعلمات، الذين يعملون بدورهم لسنوات طويلة ضمن منظومة التعليم العام، وهو ما وفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص خامات ذات كفاءة تدريسية جيدة تبحث عن تحسين مستويات دخولهم.

9. خاتمة البحث

سعيًا إلى تقديم نتائج علمية رصينة تساهم في التعرف على ما تتعرض له المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعليم الخاص في بيئة أعمالها من معوقات تحد من فاعليتها في بلوغ أهدافها، هدف هذا البحث إلى استكشاف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص بمدينة مصراتة. حيث تم إجراء دراسة تحليلية وفق المنهج الوصفي وبأسلوب المسح الشامل لعدد من المعوقات التمويلية، القانونية، الإدارية، التسويقية، الموارد البشرية والبنية التحتية. بينت نتائج البحث أن القياديون بمدارس التعليم الخاص يرون أن المعوقات التمويلية والقانونية هما أكبر معوقات تحد من قدراتهم على تحقيق أهدافهم، لذلك فإن توفير منظومة متكاملة داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص، تحقق هدفي الاستثمار الجيد للموارد المالية والبشرية، إضافة إلى تحقيق أهداف منظومة التعليم في تحقيق أهداف التنمية المجتمعية بشكل عام. لعل أهم أركان تلك المنظومة هو توفير الدعم والتشجيع على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التعليم الخاص. يشمل هذا الدعم توفير آليات تمويل مناسبة من خلال إتاحة القروض والتسهيلات الائتمانية، مع تعزيز عمليات التوثيق والتعامل مع البيانات المالية والمحاسبية التي تتطلبها المؤسسات المصرفية. إضافة إلى توفير قواعد بيانات ومعلومات تعمل على توفير فرص أكبر لدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها حسب الطلب بما يخدم أهداف الابتكار والتطوير والبحث العلمي. من جانب آخر، قد تشمل تلك المنظومة إصدار عدد من التشريعات التي تحفظ الحقوق وتزكي العمل المؤسسي، وذلك من خلال وضع القوانين والضوابط المرنة، لتنظيم عمل هذه المدارس، وتأكيد الجودة بقطاع التعليم الخاص. كما يجب أن لا تفقر تلك المنظومة إلى متطلبات بنية تحتية وفق متطلبات جودة البنية التحتية، إضافة إلى توفر موارد بشرية ذات مهارات قيادية وتنفيذية وتعليمية تعزز العمل المؤسسي بمدارس التعليم الخاص.

- [19] الهاملي، أمهنا علي. (2008). مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة الباحثين عن العمل، دراسة تحليلية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدن طرابلس والجفارة والزواية وسبها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية طرابلس.
- [20] برج، شهرزاد، (2012)، إشكالية استغلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [21] بن عمر، الأخضر. بالمشوي، علي. (2013). معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها، ملتقى النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- [22] بن نذير، نصر الدين. (2012). دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة الجزائر، رسالة دكتوراه (منشورة)، الجزائر.
- [23] تنتوش، عبد المجيد سالم. (2013). دور نظم المعلومات الإدارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في مدينة طرابلس. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية طرابلس، ليبيا.
- [24] جواد، نبيل. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار مجد، لبنان.
- [25] جواوي، أحمد. (2011). إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة. رسالة ماجستير (منشورة). الجزائر.
- [26] حداد، مناور. (2006). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضاءات من تجربة الأردن والجزائر، الملتقى الدولي من متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.
- [27] حلموس، الأمين. (2011). دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة. دراسة حالة المنطقة بولاية الأغواط، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [28] حماد، رشاد حماد علي. (2010). تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة. رسالة ماجستير (منشورة)، فلسطين.
- [29] دله، فاطمة مفتاح. (2011). القيادات الإدارية وأثرها على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة طرابلس. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
- [30] دويس، وفاء. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس. رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- [31] رزيق، كمال. عوالي، بلال. (2016). بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر. المؤتمر الدولي الثالث عشر بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم التنمية المستدامة، الواقع والرهانات، الجزائر.
- [32] رشدي، سلطاني محمد. (2006). التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. واقعه، وأهميته، وشروط تطبيقه، حالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [33] سعدي، وسام. (2013). دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بسكرة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [34] سويكر، محمد. قاسم. (2017). الدور المرتقب للتمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والاعمال. جامعة مصراتة. مصراتة.
- [35] شامية، عبد الله. أحمد. (2016). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. طرابلس.
- [36] شتوان، خديجة إبراهيم. (2016). القيم الثقافية المرتبطة بالعمل وأثرها في سلوك العاملين، دراسة ميدانية بالمنطقة الحرة مصراتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، مصراتة.
- [37] شيبان، أسيا. (2009). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [38] صالح، أمنة عزت. (2004). المشكلات الإدارية في المدارس الخاصة من وجهة نظر المديرين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب في محافظات شمال فلسطين، رسالة ماجستير (منشورة)، فلسطين.
- [39] صالح، سامي. (2011). التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مساهمة القرض الشعبي، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [40] صلاح، فاطمة. (2015). الترخيص بإنشاء وتشغيل المدارس الخاصة بين تعقيد الإطار القانوني ومعوقات الإجراءات العملية، ورقة عمل منشورة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر.
- [41] طالبي، خالد. (2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- [42] عبد الحكيم، عمران. (2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [43] عبد السيد، منير أحمد. (2010). أهمية التنظيم الإداري السليم وأثره على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عن مصنع الرباط التاريخي لتعليب الأسماك بمدينة صبراتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية طرابلس، ليبيا.
- [44] عبد الله، الصادق أحمد. (2016). الاشكاليات والمعوقات التي تحد مه مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دارسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس. مجلة آفاق اقتصادية العدد الثالث.
- [45] عقانة، جهاد عبد الله. أبو عيد، قاسم موسى. (2004). إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري، الأردن.
- [46] عكاشة، عزيزي أحمد. (2013). تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [47] عليان، نبيلة. (2015). الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [48] غمادي، المبروك علي. (2014). إدارة التغيير التعليمي في ليبيا، بحث منشور، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الثاني، ليبيا.
- [49] غفانم، صالح سالم. (2013). المشروعات الصغرى والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، بحث (منشور)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد السابع، السنة الثانية، ليبيا.
- [50] غياط، شريف. بو قوم، محمد. (2008). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا.
- [51] فرحاتي، حبيبة. (2013). دور هيكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [52] قريشي، محمد الصغير. (2011). واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 9، الجزائر.
- [53] قنيدرة، سميرة. (2010). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [54] كنجو، عبود كنجو. (2007). استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في حلب، بحث (منشور)، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.
- [55] لاشين، محمود مرسى. (2004). تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (3)، مصر.
- [56] مالحة، لوكادير. (2012). دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [57] مدخل، خالد. (2012). التاهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [58] مزروقي، نوال. (2010). معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و1400، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- [59] مفتاح، أميرة علي. (2008). معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بمدينة بنغازي، رسالة ماجستير (غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا بنغازي، ليبيا.

- Communication Technology in the United Arab Emirates." JGIM 21.2: 23-50.
- [4]Emine , Dahi. 2012. Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region, Journal of Contemporary Management, ISSN: 1929-0128; 1929-0136 © 2012 Academic Research Centre of Canada.
- [5]Karadag, H. 2017. "The impact of industry, firm age and education level on financial management performance in small and medium-sized enterprises (SMEs): Evidence from Turkey", Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies, Vol. 9 No. 3, pp. 300-314.
- [6]Nielsen, S.L. and Gartner, W.B. 2017. "Am I a student and/or entrepreneur? Multiple identities in student entrepreneurship", Education + Training, Vol. 59 No. 2, pp. 135-154.
- [7]Zhang, T., Acs, Z. 2018. Age and entrepreneurship: nuances from entrepreneur types and generation effects. Small Bus Econ.
- [60]مقابلة، إيهاب.(2009). دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة عمل في المنتدى العربي للتشغيل، منظمة العمل العربية، بيروت، لبنان.
- [61]نوبة، أحمد رمضان.(2009). أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المشروعات الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة في مدينة طرابلس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية – طرابلس، ليبيا.
- [62] نور الدين، على أبو بكر. عبد الرحيم، أبو عزوم الافي. بو خطوه، يونس أمبية.(2017). تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. مؤتمر المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سيها. مرزق.
- [63] يحي، عبد القادر.(2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، دراسة حالة بولاية تيارت. رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- ثانيا المراجع الأجنبية:
- [1]Bryman, A. 2012. Social Research Methods, 4th ed, Oxford University Press, New York.
- [2]Buchanan, D. Bryman, A. 2009. The Sage Handbook of Organizational Research Methods, Sage, London.
- [3]Elbeltagi, Ibrahim, Yahya Al Sharji, Glenn Hardaker and Ahmed Elsetouhi. 2013. "The Role of the Owner-Manager in SMEs' Adoption of Information and